نائب الأمير تبادل التهاني بالعيد مع سلمان بن حمد ونايف بن فيصل: مزيد من الخير والنماء للسعودية والبحرين

أجرى سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد اتصالا هاتفيا بأخيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بمملكة البحرين الشقيقة.

عبر فيه سموه عن أطيب التهاني والتبريكات بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، سائلا المولى العلي القدير أن ينعم على سموه بالسعادة والعافية وعلى شعب البحرين الوفي بمزيد من الخيرات والبركات والنماء في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وعلى الامتين العربية والاسلامية باليمن والخير.

سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد

وقد شكر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد سمو نائب الأمير وولي العهد على هذه المشاعر الأخوية الطيبة، مبتهلا الى الباري عزّ وجلّ أن ينعم على سموه بدوام الصحة والعافية والعمر المديد وأن يحقق للكويت كل ما تتطلع اليه من رفعة وتقدم في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وتلقى سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد اتصالا هاتفيا من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن فيصل بن سعود آل سعود من المملكة العربية السعودية الشقيقة، عبر فيه سموه عن خالص التهاني وأصدق التبريكات بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد.

داعيا المولى عزّ وجلّ أن يمتع سموه بموفور الصحة والعافية والعمر المديد وأن يعيد هذه الأيام المباركة على سموه وعلى الكويت وشعبها الوفي بمزيد من الرقي والرفعة والازدهار تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وعلى الأمتين العربية والاسلامية بالخير واليمن والبركات.

وقد شكر سمو نائب الأمير وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن فيصل بن سعود آل سعود على هذه المشاعر الأخوية الصادقة، سائلا المولى العلي القدير أن يعيد هذه المناسبة المباركة على سموه بموفور الصحة والعافية وعلى المملكة العربية السعودية وشعبها الكريم بدوام التقدم والنماء والازدهار في ظل الرعاية الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة.

الكويت هنأت البيرو بالعيد الوطني

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى رئيس جمهورية البيرو اولانتا مويسيس هومالا تاسو عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى رئيس جمهورية البيرو اولانتا مويسيس هومالا تاسو عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده، متمنيا له موفور الصحة والعافية.

كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة مماثلة.

في تقريرها السنوي عن أوضاع حرية الأديان في العالم

الخارجية الأميركية: هناك أقليات دينية محرومة من أماكن العبادة في الكويت

واشنطن ـ أحمد عبدالله

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية الاثنين تقريرها السنوي عن حرية الأديان في العالم، والذي قدم له الوزير جون كيري بقوله ان الولايات المتحدة لا تصدر التقرير لتمارس ادعاء الزعامة وانتحال صفة من يرشد الآخرين ولكنها تسعى فقط الى ان تؤدي دورها وسط ملايين المسلمين والمسيحيين واليهود ممن يؤمنون بحق الانسان في ان يمارس معتقداته الدينية التي يقبلها ضميره وترضاها نفسه. وأضاف ان هؤلاء المقتنعين بحق الانسان في الاعتقاد وحريته في اختيار معتقداته كثيرون جدا بين اتباع الديانات المختلفة وانهم يقومون بادوارهم في الدفاع عن الحريات الإنسانية دون انتظار جوائز وتقارير. الا ان على كل من يشاركهم معركتهم ان يشارك فيها اذ ينتصر الظلام حين يلوذ من يؤمنون بالحرية بالصمت.

وتضمن التقرير إشارة الى وضع ممارسة حرية المعتقدات الدينية في الكويت فأشار إلى ان الدستور الكويتي يضمن حرية الاعتقاد الا ان هناك قوانين وسياسات تحد من تلك الحرية. وقد قامت الحكومة بدور في تطبيق تلك القوانين والسياسات. وقال التقرير ان الأقليات الدينية مرت ببعض التفرقة كنتيجة لسياسات الحكومة وتابع «ان هناك أقليات دينية تعترف بها الحكومة ولكنها واجهت مع ذلك حرمانا من أماكن لائقة للعبادة وصعوبات في الحصول على ارض لبناء دور جديدة للعبادة وضغطت السلطات المحلية وسلطات أخرى لإخلاء جماعات دينية أخرى غير معترف بها من مقار غير مرخصة تمارس فيها شعائرها». وأشار التقرير الى الدور الذي لعبته السفارة الأميركية في الاتصال بالسلطات لإقناعها بتخصيص مقار كافية لممارسة الشعائر الدينية للمجموعات التي تفتقد تلك المقار وإلى الاتصالات التي أجرتها مع ممثلي الطوائف الدينية المختلفة وإلى اختيار شباب للمشاركة في برامج التبادل الثقافي المخصصة لتحسين الفهم المشترك بين أبناء المعتقدات الدينية المختلفة.

وأوضح التقرير انه رغم ان الدستور الكويتي ينص على حرية المعتقد، فإنه توجد قوانين وسياسات أخرى تقيد الحرية الدينية، وتقوم الحكومة بتنفيذها. فعلى الرغم من ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، فإن الدستور ينص على أن هذه الممارسة يجب أن تتم وفقا للعادات المرعية دون تصارع مع النظام والآداب العامة، كما يحدد الدستور الإسلام دينا للدولة، والشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع، وشهدت بعض الأقليات الدينية تمييزا نتيجة لسياسات الحكومة، وتمثل ذلك غالبا في افتقار بعض الجماعات الدينية لأماكن كافية للعبادة، رغم كون الحكومة تعترف بها رسميا، وكانت الصعوبة في تأمين الأراضي لإقامة منشآت دينية جديدة، كما قامت السلطات البلدية وغيرها بممارسة ضغوط على بعض الجماعات غير المعترف بها لإخلاء الأماكن غير المرخصة لممارسة عقائدهم، وقامت المحاكم بإدانة بعض الأفراد والحكم بسجنهم بذريعة ازدراء الأديان.

واشار التقرير الى وجود تقارير بانتهاكات وممارسات تمييز على أساس الانتماء الديني والمعتقد، ومع ذلك احترم معظم المواطنين والمقيمين حقوق الأفراد في حرية العبادة، إلا أن عددا صغيرا منهم سعى للحد من هذا الحق. كما أدت الصراعات الإقليمية، وخصوصا في سورية، إلى تفاقم التوترات بين السنة والشيعة، فقد ذكر بعض أصحاب ومديري الأماكن العامة التي اعتادت بعض الجماعات غير المرخصة استخدامها في ممارسة الشعائر الدينية، حدوث ضغط عليهم لوقف السماح باستمرار هذه التجمعات غير المرخصة. وقد قام السفير ومسؤولو السفارة (الأميركية) بدعوة الحكومة لتخصيص مرافق كافية للعبادة للجماعات الدينية التي تفتقر إلى الحيز الكافي، كما تعمل السفارة أيضا طوال العام مع ممثلي المجتمعات الرئيسية المسلمة وغير المسلمة، ومع الطوائف والأديان التي لا تعترف بها الحكومة بهدف تعزيز الحوار بين الأديان المحلية.

وتناول التقرير الديموغرافيا الدينية في الكويت، لافتا الى ان تقديرات الحكومة الأميركية تشير إلى أن عدد السكان 2,7 مليون (تقديرات يوليو 2013). ووفقا للهيئة العامة للمعلومات المدنية، فهناك 1,2 مليون مواطن و2,6 مليون من غير المواطنين. والتعداد الوطني لا يميز بين المسلمين الشيعة والسنة. وتشير التقديرات المستمدة من سجلات التصويت ووثائق الأحوال الشخصية إلى أن ما يقرب من 70٪ من المواطنين، بما في ذلك الأسرة الحاكمة، ينتمون إلى الإسلام السني، وأن الغالبية العظمى من بقية نسبة 30٪ المتبقية من المواطنين هم من المسلمين الشيعة. وهناك بضع مئات قليلة من المسيحيين وبعض البهائيين بين المواطنين.

أما بين المقيمين، فهناك ما يقرب من 150 ألفا من الشيعة. وأغلب المناطق السكنية تحتوي على مذاهب دينية مختلفة بشكل جيد، باستثناء بعض المناطق التي بها تركيزات عالية نسبيا إما من السنة أو الشيعة. وهناك من بين غير المواطنين ما يقدر بـ 600 ألف هندوسي ونحو 450 ألفا من المسيحيين، ونحو 100 ألف بوذي و10 آلاف من السيخ، و400 من البهائيين.

وعن الاطار القانوني/ السياسي الكويتي، قال التقرير: يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين المسيحيين الذكور بنقل الجنسية إلى ذريتهم، وهناك قوانين ضد الكفر والردة والتبشير وتطبقها الحكومة، وتدعم الحكومة نشر المذهب الإسلامي السني للمقيمين الأجانب، وينص القانون على سجن من يدان بالتشهير أو بازدراء أي دين ويحظر ازدراء الإسلام والشخصيات الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية، بما في ذلك الأنبياء، ويحظر قانون المطبوعات نشر مواد تنشر الكراهية أو الشقاق بين الجمهور، أو تحرض الناس على ارتكاب الجرائم.

وتفرض الحكومة التعليم الديني الإسلامي في المدارس العامة على جميع الطلاب. بما في ذلك المدارس الخاصة التي بها طالب أو أكثر من المسلمين. لكن ليس مطلوبا من الطلاب غير المسلمين حضور هذه الفصول، ولم يتم الإبلاغ عن أي عواقب لعدم الحضور. ويحظر القانون تنظيم التعليم الديني لأتباع الديانات الأخرى غير الإسلام. لكن يتم التعليم الديني غير الرسمي داخل المنازل الخاصة وفي مجمعات الكنيسة دون تدخل الحكومة. تعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي المسؤولة رسميا عن الإشراف على الجماعات الدينية.

وتعد إجراءات تسجيل وترخيص الجماعات الدينية مماثلة لإجراءات تسجيل المنظمات غير الحكومية.

وتحدث التقرير عن ممارسات الحكومة الكويتية فأكد ورود تقارير عن السجن والاعتقال، حيث تصيب القيود الحكومية في المقام الأول المواطنين والمقيمين من غير السنة. وقد واصلت السلطات البلدية إحباط جهود بعض الجماعات الدينية المسجلة للحصول على أراض لإقامة منشآت لممارسة العبادة. كما حكمت المحاكم على العديد من الأفراد لفترة في السجن بتهمة ارتكابهم جرائم دينية. ففي 10 يونيو، أدانت المحكمة الابتدائية «هدى العجمي» بأربع تهم أمن الدولة، تتضمن ازدراء المذهب الشيعي. وعاقبتها بالسجن 11 عاما وفي 28 أكتوبر، أيدت محكمة الاستئناف حكم محكمة أدنى صدر عام 2012 بإدانة «حمد النقي»، وهو مواطن شيعي، نشر تعليقات تعتبر مهينة للإسلام وسبا لحكام الخليج السنيين على صفحته حسابه في وسائل الاعلام الاجتماعي.

وبالرغم من تبرئته من تهمة التحريض الطائفي، إلا أنه تم تأكيد بقية التهم بعقوبة السجن 10 سنوات.

وفي 15 نوفمبر، أزالت السلطات البلدية قسرا عددا من الخيام ـ بما في ذلك تلك التي حصلت على تصاريح حكومية ـ اقامتها الطائفة الشيعية بمناسبة عاشوراء. وفرقت الشرطة تظاهرات الاحتجاج باستخدام الغاز المسيل للدموع. لكن أدان مجلس الوزراء تصرف السلطات البلدية، وتم تشكيل لجنة للتحقيق في الحادث من قبل وزير الدولة لشؤون البلدية.

في 18 نوفمبر، أدانت المحكمة «مصعب شمساه»، وهو مواطن شيعي، بإهانة الأديان عبر وسائل الاعلام الاجتماعي، بالسجن خمس سنوات. وتحدث التقرير عن سبع كنائس معترف بها رسميا وهي: الوطنية الإنجيلية (البروتستانتية)، الروم الكاثوليك، الروم الكاثوليك (الملكيين) والقبطية الأرثوذكسية، والأرمن الأرثوذكس، الروم الأرثوذكس، والكنائس الانجليكانية. وهي تعمل مع الجهات الحكومية لإدارة شؤونها. وتفرض الحكومة عليها نظام حصص في أعداد رجال الدين والموظفين وسمات الدخول. ومع ذلك، فإذا طلبت ما يتجاوز هذه الحصص، فعادة ما حصلوا عليها. وشدد التقرير على ان الحكومة لا تعترف بالجماعات الدينية التي لا يقرها القرآن، مثل البهائيين والبوذيين والهندوس، والسيخ. وبذلك لم يتمكن أتباعها من الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة لرجال الدين، أو تصاريح بناء أماكن للعبادة أو مرافق دينية أخرى، أو طلب الحماية والتأمين من الشرطة لأماكن العبادة. كما تحتم على الكنائس التي تقدمت بطلب للحصول على تراخيص لبناء أماكن جديدة للعبادة الانتظار لسنوات للحصول على الموافقة. ونقل التقرير عن أعضاء من الطائفة الشيعية قلقهم إزاء الندرة النسبية للمساجد الشيعية، بسبب تأخر الحكومة في إقرار إصلاح المساجد القائمة أو بناء مساجد جديدة. فمنذ عام 2001، لم تمنح الحكومة تراخيص بناء سوى لأقل من 10 مساجد شيعية جديدة. بينما يوجد 35 مسجدا شيعيا على المستوى الوطني، ومسجد واحد تحت الإنشاء بتصريح منذ عام 2012.

واوضح التقرير ان الحكومة تمارس سيطرة مباشرة على المؤسسات الدينية السنية، وتقوم بتعيين أئمة المذهب السني، وبمراقبة خطب الجمعة التي يلقونها. وفي أكتوبر، شددت الحكومة على التزام الأئمة بتسجيل خطب الجمعة، حسبما تقتضيه اللوائح. وفي بعض الحالات، تم تعليق عمل الأئمة السنة لتقديمهم مواعظ وخطبا اعتبرتها الحكومة تحريضية. وفي سبتمبر علقت الحكومة عمل خمسة أئمة لانتهاكهم القواعد الحكومية ضد الانخراط في السياسة أثناء الخطبة. وفي نوفمبر علقت ثلاثة أئمة أخريين لتناول قضايا سياسية وطائفية خلال خطبهم. ولا تقوم الحكومة بتمويل المساجد الشيعية أو السيطرة عليها، ولكن تمولها الطائفة الشيعية.

كما سمحت الحكومة للمصلين الشيعة بالتجمع السلمي في الأماكن العامة خلال عاشوراء. لكنها مع ذلك، رفضت طقوس إعادة تمثيل استشهاد الحسين. وبين الجماعات الدينية المسيحية غير المعترف بها قانونا: الكنيسة الأرثوذكسية الهندية، ومار توما، وكنيسة يسوع المسيح لقديسي اليوم الآخر (المورمون)، وكنيسة أدفنتست اليوم السابع.

لكن تم السماح للجماعات الدينية غير المعترف بها بالتجمع في قلل مستأجرة، ومنازل خاصة، أو منشآت الكنائس المعترف بها. وان كانت السلطات البلدية عرقلت إقامة التجمعات الدينية في الأماكن الخاصة ومارست ضغوطا على الملاك لرفضها.

احترام المجتمع الكويتي للأديان وبين التقرير ورود انتهاكات مجتمعية وممارسات تمييز على أساس الانتماء الديني. متأثرة بتطورات الأحداث الإقليمية، وخصوصا الصراع في سورية والاحتجاجات في البحرين، وقد وقعت أحداث تخريب في المساجد السنية والشيعية على حد سواء. لكن لم يتضح بعد إذا ما كان الجناة تصرفوا انطلاقا من أسباب طائفية أم لا.

واوضح التقرير ان رجل الدين السني والاستاذ بجامعة الكويت «شافي العجمي» قام بنشر خطب وأشرطة الفيديو ضد الشيعة وقاد مسيرة ضدهم في يونيو، تأثرا بأحداث سورية. لكن حرمانه من الظهور على محطات التلفزيون والراديو التابعة للحكومة بأوامر من وزارة الإعلام. كما ظهرت تعليقات سلبية ضد اليهود في وسائل الإعلام، فقد وصف بعض الكتاب مجلس الأمن الدولي بأنه «نادي اليهود». وتم استخدام تعبيرات معادية للسامية في خلط من كتاب الأعمدة بين الإجراءات الإسرائيلية وبين الديانة اليهودية بشكل عام، لكن لم ترد أي تقارير عن وقوع مشكلات أو حوادث سلبية في الاحتفالات الدينية لغير المسلمين مثل عيد الميلاد وعيد الفصح. وفي ديسمبر أدان العديد من جماعات المجتمع المدني دعوات بعض الجماعات والأفراد لحظر الاحتفال بعيد الميلاد.

خلال استقباله وفدا من النادي العلمي

الدويسان: الملتقيات العلمية تعكس الوجه الحضاري للكويت

اشاد سفيرنا في المملكة المتحدة وعميد السلك الديبلوماسي خالد الدويسان بدور وزارة الدولة لشؤون الشباب في احتضان المؤتمرات والملتقيات التي تعود بالعلم والمنفعة على الشباب الكويتي، مؤكدا اهمية الدور الحيوي والرئيسي الذي تقوم به الوزارة. جاء ذلك خلال لقائه وفد النادي العلمي المشارك في ملتقى لندن الدولي العلمي للشباب والمقام في العاصمة البريطانية لندن برعاية ودعم استراتيجي من وزارة الدولة لشؤون الشباب حيث حضر اللقاء السكرتير الثاني في السفارة محمد العجران ورئيس مجلس ادارة النادي العلمي اياد الخرافي وممثل وزارة الدولة لشؤون الشباب عبدالله الطراروة والمشاركون في الملتقى: احمد العلي، احمد غيث، زينب الجمعة، سلمان العتيبي، عبدالعزيز عصام، عثمان الثويني، علي هاني، فاطمة الفضلي، فاطمة دشتي، هداهد العقروقة. وأضاف الدويسان ان وزارة الدولة لشؤون الشباب تعتبر من اهم الوزارات في الدولة لما تقوم به من الاعتناء بمستقبل الكويت والاجيال القادمة، مشيرا الى نشاطها الملحوظ في الاهتمام ورعاية الشباب، مؤكدا دورها الكبير في تنشئة جيلنا القادم الذي تعتمد عليه الكويت في بنائها ومستقبلها. وأشار الى ان هذه الملتقيات العلمية تعكس الوجه الحضاري للكويت وتفتح آفاقا علمية واسعة للشباب الكويتي وتمنحه الدافع المباشر للنهوض بالمجال العلمي الذي يعتبر من أولويات الكويت، معربا عن سعادته باستضافة هذا الوفد، ومتمنيا ان يراهم علماء يخدمون الكويت وينهضون بها في المستقبل القريب. جدير بالذكر ان مشاركة الكويت في ملتقى لندن الدولي العلمي للشباب تأتي بدعم من وزارة الدولة لشؤون الشباب وبمشاركة 10 شباب وشابات من النادي العلمي حيث يقام في الفترة من 23 يوليو وحتى 6 اغسطس 2014 بمشاركة ما يقارب 400 شاب وشابة من 60 دولة، تتراوح أعمارهم ما بين 17 و21 سنة ويتخلله العديد من المحاضرات وورش العمل العملية والأكاديمية في عدة تخصصات ضمن زيارات لعدة مؤسسات تعليمية مرموقة كجامعتي أكسفورد وكامبردج وأيضا زيارات للمراكز البحثية والمتاحف العلمية.

السفير خالد الدويسان خلال استقباله م. إياد الخرافي ووفد النادي العلمي

السفير خالد الدويسان متوسطا م. إياد الخرافي وممثلي النادي العلمي المشاركين في الملتقى

ستنتج 1500 ميغاواط كهرباء و107 آلاف غالون مياه يوميا

الفلاح: وصول أول توربينة غازية لمشروع المرحلة الأولى لمحطة الزور الشمالية

دارين العلي

أعلن الوكيل المساعد لقطاع مشاريع محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه في وزارة الكهرباء والماء م.اياد الفلاح عن وصول أول توربينة غازية لمشروع المرحلة الأولى لمحطة الزور الشمالية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه الى ميناء الشعيبة، متوقعا ان يتم الانتهاء من تنفيذ المشروع وفق ما هو مخطط له في يونيو المقبل.

وقال ان التوربينة تم تحميلها ونقلها إلى الموقع على معدات خاصة، تمهيدا لوضعها على قواعدها الخرسانية الخاصة واستكمال أعمال التركيبات.

وأشار م.الفلاح الى استمرار العمل بشكل متواصل في المشروع، مشيرا إلى أن هناك أكثر من 2300 عامل يعملون في هذا المشروع لإنجاز أول محطة تجمع بين توليد الكهرباء وتحلية المياه في آن واحد وبقوة تبلغ 1500 ميغاواط من الكهرباء و107 آلاف غالون من الماء الصالح للشرب يوميا وتعمل بالدورة المدمجة معتمدة على الغاز.

وأضاف أن سير العمل في المحطة يتم حسب ما تم التخطيط له دون أي تأخير، متوقعا أن يزيد عدد العاملين لبناء المحطة خلال فترة الصيف نتيجة العمل في الفترة المسائية تجنبا لارتفاع درجات حرارة الطقس موضحا ان وزارة الكهرباء والماء تتعاون عن كثب مع الشركة لاتمام هذا المشروع الحيوي.

وذكر ان المحطة وعند تشغيلها ستنتج ما نسبته نحو 10٪ من إجمالي القدرة الإنتاجية للطاقة في الكويت ونحو 20٪ من اجمالي القدرة الحالية في مجال تحلية المياه وسيتم توفيرها للمواطنين والمقيمين من خلال وزارة الكهرباء وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه على المدى الطويل ولمدة 40 عاما.

وبين ان التكلفة الإجمالية لإنشاء المحطة تبلغ 394 مليون دينار (1,4 مليار دولار) وتمتلك حكومة الكويت حصة 10٪ من (شركة شمال الزور الأولى) في حين سيمتلك المواطنون من خلال الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات ما نسبته 50٪ من اسهم الشركة والتي سيتم طرحها للاكتتاب العام، مضيفا أن الحصة المتبقية والبالغة 40٪ تمتلكها 3 شركات خاصة.

م. اياد الفلاح